تقييم المظاهر الطبيعية

روزماري بيرتون

الفصل السادس عشر من كتاب
الجغرافيا التطبيقية : المبادئ والممارسة
أ. م. مانيون

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

مقدمة

يتكون المشهد الطبيعي من عنصرين : مشهد التضاريس ومشهد استخدام الأراضي . يتكون الأول من الأراضي وأنظمة الصرف، وهو نتاج التفاعل بين الجيولوجيا والمناخ والتكتونيات ، والذي يُعبّر عنه من خلال العمليات الجيومورفولوجية . يتكون مشهد استخدام الأراضي من سطح الأرض ، الذي تهيمن عليه النباتات والحيوانات في معظم المناطق المناخية ، وهو نتاج عمليات بيئية. في المظاهر الطبيعية "الطبيعية" الحقيقية ، لا يُغيّر الإنسان هذه العمليات . ومع ذلك ، في جميع أنحاء العالم ، يُعدّ الإنسان عاملًا في تغير بيئي ومظاهر طبيعية أسرع نسبيًا ، إما بشكل مباشر كنتيجة لاستغلال الموارد الطبيعية في الماضي والحاضر، أو بشكل غير مباشر من خلال تغير المناخ الناجم عن الإنسان.

لذلك ، يمكن القول إن هناك مناطق قليلة ، إن وُجدت ، في العالم حيث تكون المظاهر الطبيعية خالية تمامًا من تأثير الإنسان . في الواقع ، يُدرج علماء بيئة المظاهر الطبيعية الإنسان كجزء لا يتجزأ من المظاهر الطبيعية (نيفيه وليبرمان 1989). وتُسمى المظاهر الطبيعية الناتجة عن التفاعل بين الناس والأرض بالمظاهر الطبيعية "الثقافية" . وقد انصبّ الاهتمام الجغرافي المبكر بالمظاهر الطبيعية على تحليلها بدلاً من تقييمها ، واستمر أحد فروع البحث الجغرافي في وصف خصائص المظاهر الطبيعية وتحليلها وتصنيفها ورسم خرائطها ، وكان آخرها استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) (جيري بلانكسون وغرين 1991؛ برابين 1996).

تهدف هذه الدراسات إلى أن تكون موضوعية وغير تقييمية ؛ فهي توفر قاعدة بيانات تُسهم في تنفيذ سياسات المظاهر الطبيعية المكانية ، ولكنها لا تُسهم بشكل مباشر في النقاش حول السياسات . ومع ذلك ، فهي تُعدّ بحثًا تطبيقيًا من حيث أنها تُوفر أدوات وتقنيات للاستخدام العملي الفوري في تنفيذ السياسات .

من ناحية أخرى ، يرتبط بحث تقييم المظاهر الطبيعية ضمنيًا بالسياسات لأنه يُعنى بالقيم التي يُعلقها مختلف الناس على المظاهر الطبيعية . **يمكن تقييم المظاهر الطبيعية لأمور مختلفة، مثل خصائصها البيئية ، وصفاتها البصرية ، ومعانيها الثقافية والتاريخية** . ويُترك تقييم الجوانب البيئية للمظاهر الطبيعية عادةً لعلماء البيئة الخبراء ، لأن هذه الأحكام تُتخذ بناءً على معايير مثل التنوع البيولوجي ، والندرة ، والتعقيد ، بدلاً من المعايير المتعلقة بالخصائص البصرية ، وتخطيط المظاهر الطبيعية القائم على المعطيات البيئية بناءً على خصائص أخرى للأنظمة الطبيعية (سلمان 1993). في حين أن الفصل بين "الطبيعي" و"الثقافي" أمر مؤسف (فيليبس 1998) ، إلا أن أبحاث تقييم المظاهر الطبيعية عمليًا انصب اهتمامها بشكل أكبر على دراسة القيم البصرية ، والجمالية ، والثقافية ، والتراثية للمظاهر الطبيعية.

طبيعة المشكلة

يشير تحديد أول حدائق وطنية في العالم في القرن التاسع عشر (مثل يلوستون، الولايات المتحدة الأمريكية ، عام 1872، والحديقة الملكية في أستراليا ، عام 1879) إلى أن حماية المظاهر الطبيعية القيّمة ليست مسألة حديثة . بالإضافة إلى أجندة التخطيط ، استمرت عملية تحديد وتعيين المظاهر الطبيعية القيّمة للحماية طوال القرن العشرين ، إلا أن النمو السريع للترفيه والسياحة في العالم الغربي منذ ستينيات القرن الماضي ركز الاهتمام بشكل متزايد على المظاهر الطبيعية كمورد ترفيهي ، وعلى التضاربات المحتملة بين حماية المظاهر الطبيعية واستخدامها الترفيهي . كما أدت عمليات العولمة إلى انتشار وتسارع تغير المظاهر الطبيعية في جميع أنحاء العالم ، وزادت من الشعور بالإلحاح لاتخاذ إجراءات للحفاظ على البيئة على نطاق عالمي . واستجابةً لذلك ، تطورت أبحاث المظاهر الطبيعية المتعلقة بالسياسات بسرعة منذ عام 1960.
واجه صانعو السياسات والباحثون ثلاثة مجالات رئيسية للسياسات لم تقتصر على طرح العديد من المشكلات العملية على صانعي القرار فحسب ، بل أثارت أيضًا مجموعة من الأسئلة البحثية الصعبة للأكاديميين . كانت هذه المجالات هي:

1- الأساس المنطقي لتعيين وإدارة المظاهر الطبيعية المحمية.
2- تخطيط وإدارة الاستخدام الترفيهي والسياحي للمظاهر الطبيعية.
3- تنظيم تغير المظاهر الطبيعية الناجم عن النشاط البشري.

بأبسط العبارات ، احتاج صانعو السياسات ومديرو المظاهر الطبيعية إلى معرفة أي المظاهر الطبيعية هي "الأفضل" ، أو "الأكثر تفضيلاً" ، أو "الأكثر طلباً" ، حتى يمكن تصنيفها للحماية وحمايتها من التغيير غير المرغوب فيه .

أدرك المخططون ضرورة اختيار وتحسين وإنشاء مظاهر طبيعية مناسبة للاستخدام الترفيهي ، وفي الوقت نفسه حمايتها من التأثيرات الترفيهية . عملياً ، تم تصنيف العديد من المظاهر الطبيعية وتنفيذها في ظل الأنظمة القائمة (الملحق 16.1) قبل توفر أبحاث دقيقة حول قيم المظاهر الطبيعية . ومع ذلك ، هذا لا يُبطل مثل هذا البحث : فسياسة المظاهر الطبيعية ديناميكية ، وأنظمة التعيين قابلة للتغيير (الملحق 16.1). ويحتاج بحث تقييم المظاهر الطبيعية إلى تطوير مجموعة من الأساليب التي يمكن أن تُساعد في مراجعة السياسات مستقبلاً . بمجرد التعيين ، تُثير المشكلات العملية المتعلقة بإدارة المظاهر الطبيعية المحمية القضايا ذاتها التي يتناولها بحث تقييم المظاهر الطبيعية : يحتاج المديرون إلى توضيح غرض التعيين وتحديد الصفات التي تُقيّم المظاهر الطبيعية بناءً عليها قبل إيجاد وصفات إدارية فعّالة . وقد وجد بحث التقييم تطبيقًا عمليًا في هذه المرحلة اللاحقة من عملية التخطيط . كما يُطلب من مديري المظاهر الطبيعية تبرير التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للإدارة . وقد دفع هذا صانعي السياسات إلى إدراك الحاجة إلى التعبير عن قيمة المظاهر الطبيعية من الناحية المالية .

تتمثل مهمة الباحث التطبيقي أولًا في ترجمة جميع هذه الاحتياجات السياسية إلى أسئلة قابلة للبحث ، ثم بعد اكتمال البحث ، إعادة صياغة النتائج وتقديمها للممارس بطريقة مفهومة وواقعية سياسيًا وقابلة للاستخدام . إن التبسيط الذي قد يحدث في هذه المرحلة لا يعني أن البحث نفسه أقل صرامة من العمل النظري ، بل العكس . فإذا اتُخذت قرارات مهمة بشأن تخصيص الموارد بناءً على النتائج ، فيجب أن تكون دقيقة قدر الإمكان . إن مدى استخدام البحوث المتعلقة بالسياسات والبحوث التطبيقية عمليًا لا يعتمد فقط على مهارات الباحث في العرض ، بل يعتمد أيضًا على إدراك صانع السياسات للحاجة إلى البحث . يوضح القسم التالي

الطرق المختلفة التي حلل بها الباحثون طبيعة المشكلة من وجهات نظر نظرية مختلفة ، وكيف اختصروا القضايا إلى أسئلة قابلة للبحث.

بحث تقييم المظاهر الطبيعية في الخصائص البصرية للمظاهر الطبيعية

يتساءل صانعو السياسات عن "أي المظاهر الطبيعية هي الأجمل أو الأفضل أو الأكثر تفضيلًا" و"هل يمكن رسم خرائط لها" ، لكن هذه الأسئلة بحد ذاتها ليست قابلة للبحث بشكل مباشر. سرعان ما تم التخلي عن استخدام "حكم الخبراء" على الجودة الجمالية كأساس لاتخاذ القرارات ، نظرًا لما ينطوي عليه من ذاتية ونقص في الدقة . وعوضًا عن ذلك ، ركز الباحثون على أسئلة البحث الأساسية والمشكلات المنهجية التي كان لا بد من حلها قبل أن يتمكن الباحثون من تقديم استنتاجات مفيدة لصانعي السياسات. وكانت هذه:

1- كيف يرى الناس المظاهر الطبيعية؟
2- هل يمكن قياس تفضيلات الناس لمختلف المظاهر الطبيعية؟ إن أمكن
3- ما هي السمات المرئية القابلة للقياس للمظاهر الطبيعية المرتبطة بالمظاهر الطبيعية الأكثر تفضيلًا؟
4- هل من الممكن قياس التفضيلات لعناصر محددة من المظاهر الطبيعية؟
5- هل هناك إجماع في الرأي حول المظاهر الطبيعية الأكثر تفضيلًا؟ إن لم يكن كذلك
6- ما هي العوامل التي تفسر التباين في التقييم البصري للناس للمظاهر الطبيعية (مثل الشخصية ، والدافع ، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية ، والخلفية الثقافية).

قام الجغرافيون بتكييف وتطبيق النظريات والتقنيات المستمدة من علم النفس البيئي لاستكشاف هذه القضايا (Zube et al. 1982; Uzzell 1991). وقد اتُبع البحث عمومًا من منظور إيجابي ، باستخدام أساليب كمية . وكان الافتراض العام لهذا النوع من الأبحاث هو إمكانية قياس استجابة الناس للخصائص البصرية للمظاهر الطبيعية بدقة ، وأن تفضيلات المظاهر الطبيعية تعكس الجودة الجمالية . وقد اعتمد هذا النوع من الأبحاث في الأصل على وجهة نظر صانعي السياسات القائلة بأن جمال المظاهر الطبيعية هو وظيفة المظاهر الطبيعية نفسها (وبالتالي يمكن رسمها على الخرائط) ، ولكن سرعان ما حوّلت النتائج البحث نحو السعي إلى فهم التركيبة النفسية والمتطلبات الوظيفية والسياق الثقافي لمن يشاهد المظاهر الطبيعية .

وتشير العديد من الدراسات ، بما في ذلك الدراسات عبر الثقافية ، إلى وجود إجماع على تفضيل الأراضي ذات التضاريس النسبية العالية والنباتات الخضراء (أو المتنوعة) . ومع ذلك ، فقد أظهرت الأبحاث الكمية عبر الثقافات بعض الاختلافات الثقافية في أنماط التفضيل (على سبيل المثال، يو، ١٩٩٥). وأشار هذا إلى أن التفضيل (أو ذوق المظاهر الطبيعية) لبعض المظاهر الطبيعية أو مجموعات عناصرها مرتبطة بثقافة معينة ، مما يشير إلى أن بعض التفضيلات قد تكون مكتسبة أو مكتسبة .

أبحاث تقييم المظاهر الطبيعية في القيم الاجتماعية والثقافية والتراثية للمظاهر الطبيعية

أدت نتائج البحث الكمي في التقييم البصري للمظاهر الطبيعية إلى تغيير طبيعة سؤال البحث بشكل دقيق . ركز الباحثون الآن على أسئلة مثل "لماذا ، ولماذا ، تُقدّر المظاهر الطبيعية ؟" و"من يُقدّرها؟" . كان الجغرافيون الاجتماعيون مسؤولين عن تطوير وتكييف تقنيات مختلفة لاستكشاف هذه القضايا . وقد تم البحث في القيم الاجتماعية والثقافية والتراثية للمظاهر الطبيعية باستخدام أساليب نوعية مُقتبسة من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والدراسات الثقافية . تناول هذا النوع من البحث قضايا واسعة جدًا ، بما في ذلك :

1- ما هي القيم الاجتماعية والثقافية والتراثية التي تجعل المظاهر الطبيعية مهمة للفرد، ولمجموعة اجتماعية، ولأمة؟
2- ما هي سمات المظاهر الطبيعية التي تُشير إلى هذه القيم والمعاني؟
3- هل تُقدّر المجموعات الاجتماعية والثقافية المختلفة المظاهر الطبيعية لأغراض مختلفة وبطرق مختلفة؟
4- كيف تُعبّر هذه القيم؟

استُكشفت قيم الثقافات المعاصرة باستخدام مناهج إثنوغرافية وتحليل وتفسير السرد . ويشمل ذلك تحليل جميع أشكال الأدلة الوثائقية ، والمكتوبة ، والمنطوقة ، والمرئية ، وغيرها من الأدلة المسجلة . ولا يقتصر هذا النوع من البحث على المعاني التي يُضفيها الناس والثقافات على المظاهر الطبيعية ويفسرونها (هاريسون وآخرون، ١٩٨٦) ، بل يُركز أيضًا على أهمية هذه المعاني للهوية الاجتماعية والثقافية للناس . لا تُقاس هذه القيم بطريقة قياس التفضيلات البصرية نفسها . ومن منظور مختلف تمامًا ، يُعالج جغرافيو ما بعد الحداثة مسألة كيفية اكتساب المظاهر الطبيعية لقيم اجتماعية أو ثقافية أو جمالية مُحددة ، وكيف تتغير هذه القيم المُكتسبة مع مرور الوقت . يتم ذلك من خلال تحليل الفن ، و وسائل الإعلام ، والوثائق التاريخية ، وغيرها من الأدلة التاريخية التي تُقدم روابط سيميائية أو رمزية بين المظاهر الطبيعية والإدراك (كوسجروف ١٩٩٠).

تكمن المعضلة العملية التي يواجهها صانعو السياسات في أنه على الرغم من أن تحليل الروايات الأدبية للمظاهر الطبيعية قد أظهر أن قيم المظاهر الطبيعية الثقافية قد تغيرت جذريًا بمرور الوقت في بعض الثقافات ، إلا أن السكان المعاصرين عادةً ما يُظهرون تفضيلًا قويًا للوضع الراهن ، وسيقاومون أي تغيير كبير في المظاهر الطبيعية . ومع ذلك ، لم يتناول سوى القليل من الأبحاث التطبيقية حتى الآن مسألة التصورات والتقييمات المعاصرة لتغير المظاهر الطبيعية ، ولم تصل جغرافية ما بعد الحداثة بعد إلى المرحلة التي يُمكن من خلالها ترجمة نهجها النظري إلى ممارسة عملية . ومع ذلك ، فإن الأبحاث التي تستند إلى مناهج ما بعد الحداثة النظرية لها أهمية محتملة في صنع السياسات ، من حيث اعترافها بالتعقيد والتناقض والاختلاف . وهذا أمر ضروري في عالم يسعى بشكل متزايد إلى استيعاب التنوع الثقافي في العديد من مجالات السياسة الاجتماعية والبيئية .

بحث تقييم المظاهر الطبيعية في القيمة النقدية للمظاهر الطبيعية

يُعدّ سؤال صانعي السياسات ، "هل المظاهر الطبيعية تستحق تكاليف إدارتها؟"، سؤالاً مُلحاً وذا صلة . إنه سؤال سياسي مختلف تماماً عن القيمة البصرية أو الثقافية أو الاجتماعية للمظاهر الطبيعية . بالنسبة للبعض ، يُعد سؤالاً غير قابل للبحث . فالقيمة النقدية و"القيمة" غير النقدية مفهومان مختلفان تماماً . ومع ذلك ، طبّق خبراء الاقتصاد البيئي تقنيات مثل التقييم الطارئ (CVT) على المظاهر الطبيعية بهدف إعطاء صانعي السياسات إجابة مباشرة (برايس، ١٩٩٤) ، ولكن دون أن يبدو أنهم يُحللون السؤال إلى مكوناته القابلة للبحث ، ودون اتباع الجهود المنهجية لباحثين آخرين لتحديد ما يُنسب إليه من قيمة (نقدية) في المظاهر الطبيعية بوضوح.

ملخص طبيعة المشكلة

من الواضح أن البحث لا يُعطي صانعي السياسات الإجابات الواضحة التي يسعون إليها . ليس من دور البحث إصدار أحكام قيمية أو اتخاذ قرارات سياسية نيابةً عن صانعي السياسات . مع ذلك ، يُمكن لبحوث تقييم المظاهر الطبيعية أن تُوفر معلوماتٍ وتفسيراتٍ حول قيم المظاهر الطبيعية للسكان عمومً ا، مما يُوضح طبيعة القرارات التي تواجه صانعي السياسات ومديري المظاهر الطبيعية (سيدواي، ١٩٩٠). يُمكن للبحث أن يُساعد الممارسين على فهم الطبيعة السياسية والآثار العملية للقرارات التي يتخذونها.

دراسات الحالة

يصعب على من هم خارج عملية التخطيط والإدارة الحصول على أدلةٍ حول كيفية تأثير البحث على السياسات . دراسات الحالة المعروضة هنا ليست بالضرورة "أفضل الممارسات" من حيث البحث ، ولكنها تُوضح الطرق التي يبدو أن البحث قد أثر بها على الإدارة على مستوى الموقع ، وعلى السياسات على المستوى الاستراتيجي . استُخدمت دراسات تفضيلات الصور بشكل متكرر للمساعدة في الإدارة العملية للمواقع . في كانوك تشيس ، كان هذا جزءًا لا يتجزأ من خطة إدارة الموقع (الملحق 16.2). ومؤخرًا ، استخدم كارجالاينن (1996) منهجية مماثلة لدراسة تفضيلات أصحاب المصلحة للمظاهر الطبيعية التي تنتجها أشكال مختلفة من إدارة الغابات في فنلندا .

وركز على قياس تفضيلات المشاركين للخصائص البصرية لأنماط الغطاء النباتي التي تنتجها طرق مختلفة من قطع الأشجار. ورغم أن الأدلة على التطبيق العملي لهذا المثال أقل وضوحًا ، إلا أنها تُظهر مرة أخرى إمكانية مساهمة هذا النوع من الأبحاث في إدارة الغابات على مستوى الموقع والغابة . كما كان لبحوث تقييم المظاهر الطبيعية بعض التأثير على صنع السياسات الاستراتيجية . إن تطور البحوث الإثنوغرافية والظاهراتية في القيم الاجتماعية والثقافية ومعاني المظاهر الطبيعية لديه القدرة على التأثير على سياسات الإدارة . ويبدو أن عمل هاريسون وآخرون ، كان لنظرية كيربي (1986) تأثير على مراجعة سياسة الترفيه الريفي الوطنية في المملكة المتحدة في ثمانينيات القرن الماضي ، بينما على المستوى الإقليمي ، تُسلّط كيربي (1993) الضوء على مشاكل الإدارة الوشيكة .

وتُظهر تباينًا في القيم بين السكان وهيئة الإدارة الاستراتيجية لمنطقة التراث العالمي في جنوب غرب نيوزيلندا (واهيبونامي) . يُقدّم هذا التباين خيارات إدارية حاسمة ، لا سيما في طريقة تفسير المنطقة للزوار . والأهم من ذلك ، يُشير إلى الحاجة إلى تغييرات في أسلوب الإدارة وهياكلها . كما ساهم باحثون من هذه المدرسة في إثراء النقاش العالمي حول معايير تحديد المظاهر الطبيعية الثقافية ، وربما قادوا هذا النقاش . وقد أُعيدت صياغة المعايير الثقافية لممتلكات التراث العالمي في عام 1992 (ينظر الملحق 16.1). وقد أدى هذا التغيير مباشرةً إلى تصنيف منتزه تونغاريرو الوطني في نيوزيلندا كأول مظهر طبيعي ثقافي ترابطي بموجب المبادئ التوجيهية الجديدة .

أُنشئت الحديقة نفسها عام ١٨٨٧، عندما تبرع شعب الماوري بقمم الجبال المقدسة الثلاث للتاج لأغراض الحفاظ عليها . وحتى الآن ، تُولي الحكومة الأولوية لإدارة خصائصها الطبيعية واستخدامها الترفيهي . ومع ذلك ، فإن الاعتراف المُؤكد حديثًا بتونغاريرو كمشهد ثقافي ترابطي يُتيح للحكومة فرصةً لمراعاة المعنى الروحي للمكان بشكل أكبر في استراتيجياتها الإدارية العملية . وقد أصرت لجنة التراث العالمي على أن تعكس خطة إدارة الحديقة الوطنية والعمليات ذات الصلة اهتمامات شعب الماوري وتُشركهم فيها أكثر مما

كانت عليه في الماضي (وزارة الحفظ ١٩٩٠). ولكن ما يزال من غير الواضح ما إذا كانت القيم الروحية لتونغاريرو ستؤثر على إدارتها وكيف ستؤثر على ذلك (كيربي ١٩٩٧).

قد يُنظر إلى حديقة أولورو-كاتا تجوتا الوطنية في أستراليا من قِبل السكان غير الأصليين على أنها ميزة طبيعية فريدة ، وصخرة آيرز هي بالفعل رمزٌ لأستراليا . أُدرجت كموقع للتراث الطبيعي العالمي في عام ١٩٨٦. ومع ذلك ، فإن النقاش العالمي المتطور حول القيم الاجتماعية والثقافية للأرض أدت المظاهر الطبيعية إلى تغيير كبير في وضعها بعد عشر سنوات (فيليبس، ١٩٩٨). أدى إدراك أن المظاهر الطبيعية المحيطة كانت نتاجًا لنظام مستمر من إدارة الحرائق التقليدية (السكان الأصليين) ، والاعتراف الرسمي بالأهمية الروحية لأولورو بالنسبة للسكان الأصليين (لايتون وتيتشن، ١٩٩٥) ، إلى إعادة إدراج الموقع في قائمة التراث العالمي كمشهد ثقافي ترابطي (الصورة ١٦,٣).

إن آثار هذا التغيير على إدارة السياحة عميقة محتملة . تُعد أولورو واحدة من أهم مناطق الجذب السياحي الدولية في أستراليا ، وتُعد معلمًا طبيعيًا رائعًا يرغب السياح في تسلقه . أما الملاك التقليديون (السكان الأصليون) فيرونها مكانًا ذا قوة روحية هائلة لا يتسلقونها . ومرة أخرى ، يبقى أن نرى كيف ، أو ما إذا كان ، سينعكس إعادة تصنيف المتنزه في تخطيط إدارته . مهما كانت أهداف إدارة المظاهر الطبيعية ، فإن تبرير تكاليف الإدارة يُعدّ قضيةً استراتيجيةً حاضرةً دائمًا .

وقد طُبِّقت تقنية CVT على المظاهر الطبيعية لقياس القيمة المالية للمظاهر الطبيعية (الملحق 16.3). في المملكة المتحدة ، استُخدمت هذه التقنية في مشروعٍ بمنتزه يوركشاير ديلز الوطني . ولم يتضح مدى تأثير أبحاث يوركشاير ديلز، وامتدادها إلى نورفولك برودز (باتمان وآخرون، 1994) ، على السياسة الاستراتيجية للمملكة المتحدة ، حيث تبدو النتائج في الواقع... تبرير الوضع الراهن . قد لا تتعلق أهمية هذا البحث تحديدًا بتأثيره المباشر على القرارات المالية قصيرة الأجل . بل قد تتعلق أكثر بالمواقف تجاه إدارة تغير المظاهر الطبيعية . إذا فضّل الناس الوضع الراهن ، وفي هذه الحالة إذا كانت القيمة النقدية للمظاهر الطبيعية القائمة تبرر الإنفاق الجاري ، فربما يُوجَّه اهتمام البحث إلى تحليل عملية تطور التفضيلات ، وكيف يؤثر الإنفاق الجاري على المظاهر الطبيعية.

الخلاصة

يمكن إثبات القيم البصرية والوظيفية للمظاهر الطبيعية باستخدام أساليب علم النفس البيئي ؛ ويمكن أن يكون هذا البحث مفيدًا عمليًا لتوجيه سياسات التعيين ، ولوضع أهداف الإدارة وتحديد أولويات تخصيص الموارد . ومع ذلك ، يُحذّر الجغرافيون الثقافيون من أن هذا النهج قد لا يكون صالحًا إلا إذا كان جميع أصحاب المصلحة منتمين إلى مجموعة ثقافية متجانسة واحدة ، وبالتالي من المرجح أن يتشاركوا قيمًا ثقافية مشتركة . تُسلّط أبحاث الجغرافيا الاجتماعية الضوء على دور المظاهر الطبيعية في التعبير عن الهوية الثقافية : ففي دولة متعددة الثقافات ، تُعدّ مسألة تحديد المظاهر الطبيعية الأكثر قيمةً مسألةً سياسيةً بامتياز . يجب أن تكون التقنيات التي تسعى إلى تحديد قيم نقدية للمظاهر الطبيعية خاصة بالثقافة تمامًا ، وأن تقتصر بشكل صارم على الثقافات الرأسمالية الغربية .

حتى في الثقافات الغربية ، يجب تحليل الافتراضات التي تستند إليها هذه التقنية بدقة أكبر قبل دمجها في أي عملية صنع سياسات ، لا سيما افتراض أن الناس قادرون على تحديد قيم نقدية للسلع البيئية بطريقة عقلانية . كما أن توضيح أي جانب من جوانب المظاهر الطبيعية يتم تقييمه (جمالي ، بيئي، ثقافي ، وظيفي ، إلخ) أمر بالغ الأهمية . لأن وصفات الإدارة العملية في كل حالة قد تختلف اختلافًا جذريًا . تلعب الأساليب الإثنوغرافية دورًا حاسمًا في استكشاف القيم الثقافية والتراثية للمظاهر الطبيعية . وقد اتجه هذا النوع من

البحث إلى استبدال مفهوم "المظاهر الطبيعية" بمفهوم "المكان" . وقد يؤكد هذا التوجه نحو مناهج إدارة أكثر تكاملاً تُقر بالروابط بين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والجمالي والبيئي .

قد يُمثل تحليل طريقة استجابة الناس لتغير المظاهر الطبيعية التحدي البحثي الأكبر في المستقبل . قد تستلزم عمليات تغير المناخ تغييرات جذرية في ممارسات إدارة الأراضي ، حتى في الثقافات التقليدية : وبالتزامن مع آثار العولمة ، قد يُسرّع هذا من تغير المظاهر الطبيعية في أجزاء كثيرة من العالم . وقد سجّلت المسوحات الوصفية الطولية ورصدت تغير المظاهر الطبيعية ، لا سيما الناتج عن التغيرات في الاقتصادات الزراعية والحرجية . تواجه الباحثين الذين يحاولون دراسة تصورات الناس وتقييمهم لتغير المظاهر الطبيعية المعاصر مشاكل منهجية كبيرة . يُعد هذا مجالًا بالغ الأهمية لتطوير البحث ، إذ إن إدارة سرعة تغير المظاهر الطبيعية (وليس اتجاهها) قد تكون في النهاية أهم قضية تواجه الممارسين، بدلًا من الحفاظ على أي جودة جمالية أو سمة ثقافية معينة.

المربع 16.1،

منتزه كانوك تشيس الريفي، ستافوردشاير، إنجلترا.

كان إعداد خطة إدارة منتزه كانوك تشيس الريفي تمرينًا في البحث التطبيقي (رودجرز وآخرون، 1982). واستُخدمت دراسة تفضيلات المظاهر الطبيعية لتوضيح بعض خيارات الإدارة المهمة . تُستخدم الحديقة بكثافة للترفيه ، ولكن جزءًا كبيرًا منها مُصنف أيضًا كموقع ذي أهمية علمية خاصة (SSSI) ، حيث تُظهر خصائص بيئية انتقالية بين الأراضي الحرجية المرتفعة والمنخفضة ، مع أجزاء من غابات البلوط القديمة ومجتمعات المستنقعات . إنها منطقة طبيعية ثقافية ، حيث أن الأراضي الحرجية المفتوحة هي نتيجة لإزالة الغابات ورعي الأغنام وأشكال أخرى من استخدام الأراضي على مدى مئات السنين الماضية . ومع ذلك ، توقفت هذه الممارسات بحلول أربعينيات القرن العشرين ، وتغير المشهد الطبيعي بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين ، حيث غزت أشجار البتولا وشجيرات الزعرور والشتلات من مزارع الصنوبريات المجاورة الأراضي الحرجية . إن السيطرة على هذا التغير النباتي ستكون مكلفة للغاية ، حيث كان يُعتقد أن الرعي ليس خيارًا عمليًا.

افترض فريق البحث أن المروج المفتوحة هي المظهر الطبيعي الأكثر قيمة للترفيه ، ولكن كانت هناك حاجة إلى دليل على تفضيلات المستخدمين قبل التوصية بنظام إدارة مكلف . لذلك ، أُجريت دراسة تفضيلات الصور لقياس تفضيلات المستخدمين لأنواع مختلفة من النباتات كبيئات ترفيهية (بيرتون 1982). صُممت الدراسة بدقة قدر الإمكان لضمان استجابة المستخدمين لأنواع النباتات المختلفة وليس لأي جانب آخر من جوانب صورة المظهر الطبيعي.

الملحق 16.2:

منتزه كانوك تشيس الريفي، ستافوردشاير، إنجلترا

على نحو غير متوقع ، أشارت النتائج إلى أن المستخدمين فضلوا بشدة الغابات القديمة ؛ بينما صنفت أقلية فقط نباتات المروج المفتوحة على أنها الأكثر تفضيلاً . كان رد فعل فرق البحث هو بذل المزيد من الجهود البحثية في التحقيق في أسباب عدم تجدد الغابات القديمة وفي مقترحات إدارة استخدامها الترفيهي ، بينما في الخطة النهائية ، تم تبرير مقترحات إدارة الأراضي الحرجية على أسس بيئية بدلاً من قيمتها الطبيعية .

الملحق 16.3

منتزه يوركشاير ديلز الوطني، المملكة المتحدة

تُعد منطقة الحجر الجيري المرتفعة في منتزه يوركشاير ديلز الوطني (المملكة المتحدة) مشهدًا ثقافيًا محميًا من الفئة ٥، وفقًا لتصنيفات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة(IUCN) . تأسس نمطها الميداني خلال فترة التسييج بين عامي ١٧٦٠ و١٨٢٠. يعتمد المشهد على تربية الأغنام التقليدية ، التي أصبحت الآن مهددة بالانقراض . صُممت دراسة (أوريوردان وآخرون، ١٩٩٢) لتقييم تفضيلات المستخدمين والمقيمين للصور التي تُمثل ثماني نسخ مختلفة من مشهد ديلز، والتي يمكن إنشاؤها استجابةً لأنواع مختلفة من التغيير في أنظمة الزراعة وإدارة الأراضي . حاولت دراسة موازية أجراها ويليس وغارد (١٩٩٣) تقييم القيمة المالية لهذه المظاهر الطبيعية المستقبلية . لم يسعَ المؤلفون إلى تقييمات منفصلة للقيم البيئية أو الاجتماعية أو التراثية ، بل سعوا إلى الحصول على تقييم شامل واحد يأخذ جميع هذه السمات في الحسبان .

اختار حوالي نصف المشاركين المظاهر الطبيعية التي تُصوّر الوضع الراهن على أنه المشهد الأنسب لهم . بينما اختار معظم الآخرين المظاهر الطبيعية "المحفوظة" أو "المخططة" ، وهي خيارات تُشبه بصريًا المظاهر الطبيعية الحالية إلى حد كبير. بلغ معدل الاستعداد لدفع ثمن المظاهر الطبيعية الحالية حوالي 24 جنيهًا إسترلينيًا لجميع المشاركين ، لكن الأقلية التي فضّلت المظاهر الطبيعية "المحفوظة" أو "الرياضية" أو "البرية" قيّمتها أعلى بكثير (حوالي 34 جنيهًا إسترلينيًا) . قيّم السكان المظاهر الطبيعية باستمرار أقل من الزوار ، ويتجلى هذا التباين بشكل خاص في المظاهر الطبيعية "المهجورة" . تُظهر النتائج أنه على الرغم من الإجماع الساحق على الحفاظ على الوضع الراهن ، إلا أن هناك بعض الاختلافات المهمة في التفضيلات والقيم بين الأقليات ، الذين قد يكونون لاعبين مهمين في العملية العملية لإدارة المظاهر الطبيعية. ومع ذلك، تستخدم الدراسة البيانات بطريقة مختلفة . تم تجميع النتائج لإثبات أن المظاهر الطبيعية الحالية تُولّد "فوائد" إجمالية أعلى بأربع مرات من تكلفة صيانتها . في المقابل ، فإن تكاليف المظاهر الطبيعية "المحفوظة" و"المخططة" و"الرياضية" أعلى بكثير من الفوائد التي تُحققها . وبالتالي، تدعم الاستنتاجات الوضع الراهن.

<u>دليل لمزيد من القراءة</u>

يقدم أوزيل (1991) وزوب وآخرون (1982) لمحات عامة ممتازة عن مجموعة مناهج علم النفس البيئي، وكلاهما يوفر مراجع موسعة لدراسات حالة إضافية.

يقدم كوسجروف (1990) تحليلًا مشابهًا لمنهج الجغرافي الاجتماعي، بينما يقدم برايس (1994) مراجعة شاملة لتقنيات التقييم الاقتصادي مع قائمة مراجع كاملة. يناقش سيدواي (1990) بعض تطبيقات سياسات أبحاث المظاهر الطبيعية في سياق المملكة المتحدة، بينما يعلق بيرجس (1996) على الاتجاهات الحديثة في أبحاث المظاهر الطبيعية. يُمكن الاطلاع على أحدث التقارير البحثية في مجلة "أبحاث المظاهر الطبيعية"، بينما تنشر مجلتا "تخطيط المظاهر الطبيعية" و"تخطيط المظاهر الطبيعية والحضرية" أبحاثًا تطبيقية بشكل متكرر. ويمكن متابعة القضايا ذات الصلة، مثل رسم خرائط المظاهر الطبيعية، في مجلة "أبحاث المظاهر الطبيعية"، المجلد 19، العدد 3، عام 1994، وفي مجلة "سلمان" (1993).